PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Masry Al Youm**
DATE:	**7-December-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**550,000**
TITLE :	**Gas export halt to Israel costs Egypt USD 2 billion**
PAGE:	**12**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Yasmein Karam-Mohamd Al Behery**

وقف تصدير الغاز لإسرائيل يغرم مصر ٢ مليار دولار

الحكومة تطعن على الحكم.. وتجمد مفاوضات الشركات لاستيراد الغاز من تل أبيب

كتب - ياسمين كرم ومحمد البحيرى:

أعلنت وزارة البترول، عزمها اتخاذ كافة الإجراءات القانونية للطعن على الحكم الصادر لصالح شركة كهرباء إسرائيل وشركة «شرق المتوسط»، بتعويضها عن وقف إمداد الغاز بمقدار ٢ مليار دولار (الدولار يعادل ٧,٧٨ جنيه). كما قررت تجميد المفاوضات الجارية بين شركات مصرية وأخرى إسرائيلية لاستيراد الغاز من الحقول الإسرائيلية.

وقالت الوزارة، فى بيان أمس، إن الهيئة العامة للبترول، والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية، ومكتب المستشار القانونى «شيرمان آند سترلينج»، سيتخذوا كافة الإجراءات القانونية للطعن على الحكم أمام المحاكم السويسرية.

وأضافت: «بشأن صدور حكم تحكيم غرفة التجارة الدولية (ICC) بجنيف فى النزاع مع شركة شرق البحر المتوسط (EMG)، وشركة كهرباء إسرائيل، تم فرض تعويضات على هيئة البترول، و(إيجاس) بقيمة ٢٨٨ مليون دولار من أصل ١,٥ مليار دولار كانت شركة (EMG) طالبت بها، ويمثل المبلغ ١٩,٢ ٪ من إجمالى التعويض المطلوب، وتعويض آخر ضد الهيئة و(إيجاس) لصالح شركة كهرباء إسرائيل بقيمة ١,٧ مليار دولار من أصل ٣,٨ مليار دولار كانت شركة كهرباء إسرائيل طالبت بها، ويمثل المبلغ نحو ٣٩,٥٪ من التعويض المطلوب، وهى التعويضات التى جاءت بعد أن رفضت هيئة التحكيم العديد من التعويضات غير المبررة».

وأشار البيان، إلى أن هيئة البترول، والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية، تلقتا تعليمات من الحكومة بتجميد المفاوضات بين الشركات الإسرائيلية لاستيراد الغاز من حقولها، أو منح موافقات على الاستيراد لحين استبيان الموقف القانونى من الحكم ونتائج الطعن عليه.

كانت شركة كهرباء إسرائيل، أعلنت، أمس، حصولها على حكم دولى بتغريم شركات مصرية، ١,٧ مليار دولار تعويضات لشركة كهرباء إسرائيل.

٢٨٨ مليون دولار لصالح شركة غاز شرق المتوسط.

التحكيم الدولى يقضى بتعويضات لصالح إسرائيل بسبب توقف الغاز المصرى

١,٧٦ مليار دولار، بالإضافة إلى الفوائد والنفقات القانونية، كتعويض عن وقف تصدير الغاز الذى كانت تبيعه مصر إلى إسرائيل، بموجب اتفاق مدته ٢٠ عاما، لكن الاتفاق انهار عام ٢٠١٢ بعد تعرض خط الأنابيب لهجمات على مدى أشهر من مسلحين فى سيناء.

وقالت الشركة إنها تعرضت لأضرار فادحة جراء وقف إمدادات الغاز، واضطرت إلى شراء الوقود بأسعار أعلى، بهدف توليد الكهرباء، ما زاد من تكاليفها.

وقالت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، إن الحكم جاء بعد ٣ سنوات ونصف المنة من التداول فى أروقة التحكيم الدولى.

وكانت قضية التعويض نوقشت فى غرفة التجارة الدولية «آى سى سى» فى باريس أمام ٣ محكمين دوليين، وفى جلسات أخرى داخل الغرف المغلقة، وحتى الآن فإن من سيدفع التعويض هما شركتى «إيجاس»، و«إى جى بى سى»، وليس «إى إم جى» الخاصة، التى كان يتشارك فى ملكيتها رجال الأعمال الإسرائيلى الأمريكى، سام زال، والإسرائيلى، ديفيد فيشر، والمصرى حسين سالم، والإسرائيلى ذى الأصول البولندية، يوسى ميمان.

وقالت الصحيفة، إن شركة «إى إم جى» تكبدت أضرارا فادحة بلغت ٨ مليارات دولار، بسبب وقف ضخ الغاز المصرى لإسرائيل، وسبق أن قدرت الحكومة الإسرائيلية قيمة الأضرار التى تكبدها اقتصادها بسبب نقص الغاز خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، بما يتراوح بين ١٠ و١٥ مليار شيكل إسرائيلى، أى ما يتراوح بين ٢,٦٤ مليار و٤ مليارات دولار.

وفى أبريل ٢٠١٢ أعلنت مصر إلغاء اتفاقيات الغاز من جانب واحد، فسارعت إسرائيل إلى إقامة دعويين قضائيتين أمام التحكيم الدولى، طالبت فى الأولى تعويضا قدره ٤,٧ مليار دولار، من خلال دعوى أقامتها شركة الكهرباء الاسرائيلية فى ٢٠١٢، ضد شركتى «إى إم جى» و«إيجاس».